



لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والثلاثون

فيينا، ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

جدول الأعمال المؤقت المشروح

افتتاح الدورة

سوف يفتتح الدورة السادسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية السيد كارولي دان (هنغاريا)، بصفته رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجنة.

البند ١ - انتخاب أعضاء المكتب

عملاً بالمادة ١٧-١ من النظام الداخلي، تنتخب اللجنة في كل سنة، في بداية دورتها العادية، رئيساً وثلاثة نواب للرئيس من بين ممثلي أعضائها ومقرراً من بين وفود أعضائها. وتقضي المادة ١٧-٣ من النظام الداخلي بأن تخضع مناصب الرئيس ونواب الرئيس الثلاثة والمقرر للتناوب الجغرافي العادل في إطار دورة مدتها خمس سنوات وفقاً للتدليل ألف من النظام الداخلي. ويقضي ذلك التدليل بأن يُنتخب رئيس الدورة السادسة والثلاثين من بين أعضاء اللجنة من الدول المدرجة في القائمة جيم، ونواب الرئيس الثلاثة من الدول الأفريقية المدرجة في القائمة ألف، والدول المدرجة في القائمة باء، والدول المدرجة في القائمة دال. وينبغي أن يُنتخب المقرر من أعضاء اللجنة من الدول الآسيوية المدرجة في القائمة ألف.

لدواعي توفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البند ٢- إقرار جدول الأعمال

يُعرض على اللجنة في الوثيقة PBC.36/1/Rev.1 جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة والثلاثين، أعدّه المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، وفقاً للمادتين ٨ و ٩ من النظام الداخلي، بغية إقراره، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ١٢.

وسوف تُعرض على اللجنة الوثائق التالية:

- جدول الأعمال المؤقت (PBC.36/1/Rev.1)
- جدول الأعمال المؤقت المشروع (PBC.36/1/Add.1/Rev.1)
- قائمة الوثائق (PBC.36/CRP.1)

البند ٣- التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٩

وفقاً للمادة ١١-٦ من الدستور، يعدُّ المدير العام تقريراً سنوياً عن أنشطة المنظمة. وكان المؤتمر العام قد طلب إلى المدير العام، في قراره م ع-٤/ق-٢، أن يدمج تقرير أداء البرنامج دمجاً كلياً في التقارير السنوية المقبلة، وفقاً لمقرر المجلس م ت ص-٧/م-١١. وبناءً على طلب المجلس، الوارد في مقرره م ت ص-٢٣/م-١٢، تتضمن التقارير السنوية معلومات عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المنبثقة من القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ووفقاً للفقرة (ع) من قرار المؤتمر العام م ع-١٧/ق-١، والفقرة (ج) من مقرر المجلس م ت ص-٤٤/م-٢، تُحاط الدول الأعضاء علماً في التقرير السنوي بمعلومات عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل وعن إسهام اليونيدو في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وعملاً بالفقرة (د) من مقرر المجلس م ت ص-٤٤/م-٢، يتضمن تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩ معلومات وجيزة مشفوعة ببيانات إحصائية وفيرة وبعرض للنتائج المحرزة وفقاً للإطار المتكامل للنتائج والأداء، لتحسين المساءلة بشأن أداء اليونيدو وتبسيط الضوء عليه.

ووفقاً للفقرة (ط) من المقرر م ت ص-٤٦/م-١٣، سيجري تزويد الدول الأعضاء بمعلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وتنصُّ المادة ٩-٤ (د) من الدستور على أن يطلب المجلس إلى الدول الأعضاء أن تقدّم معلومات عن أنشطتها ذات الصلة بعمل المنظمة. وفي المقرر م ت ص-١/م-٢٩، طلب المجلس إلى الدول الأعضاء أن تعلمه بأنشطتها ذات الصلة بعمل المنظمة عند استعراض التقرير السنوي. وبسبب تخفيض عدد دورات المجلس في السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر العام (المقرر م ت ص-٣٩/م-٧)، وعملاً بالممارسة المتبعة منذ عام ٢٠١٣، سوف يُعرض التقرير السنوي على المجلس عن طريق لجنة البرنامج والميزانية.

ولعلّ الدول الأعضاء تؤدّ، بناءً على ذلك، أن تُدرج معلومات عن أنشطتها التي لها صلة بعمل اليونيدو في الكلمات التي يليها ممثّلوها في إطار هذا البند. وسوف تُعرض على اللجنة الوثيقة التالية:

- تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩ (PBC.36/2-IDB.48/2)

(أ) الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج: معلومات محدّثة عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

طلب المؤتمر، في الفقرتين (هـ) و(و) من مقرّره م ع-١٥/م-١٧، إعداد إطار برنامجي متوسط الأجل لمدة أربع سنوات. وإضافة إلى ذلك، طلب المجلس، في مقرّره م ت ص-٤٤/م-١٠، إعداد تحديث للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. واتساقاً مع الإطار الزمني المحدد بأربع سنوات، الذي أُرسى وفقاً للمقرّ م ت ص-٤٤/م-١٠، قدّم استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، والدورة السابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية (PBC.35/10). ووفقاً للفقرتين (ب) و(ج) من المقرّ م ت ص-٤٥/م-٥، واصلت الأمانة تحسين الإطار المتكامل للنتائج والأداء وإبقاء الدول الأعضاء على علم بذلك. وعُرضت على الدول الأعضاء في الوثيقة GC.18/CRP.14 مؤشرات محدّثة للإطار المتكامل للنتائج والأداء تستند إلى نظرية المنظمة المحدّثة بشأن التغيير التي تواصل تطويرها في سياق استعراض الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في الوثيقة PBC.35/10، ومجالات النتائج الواردة فيها، بالإضافة إلى المؤشرات المؤقّدة الواردة في الوثيقة PBC.35/CRP.11. ولتنفيذ السياسات الداخلية والأدوات والآليات لتفعيل الإطار المتكامل الجديد بشأن النتائج والأداء أهمية بالغة في إحراز تقدم بشأن أحكام الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، وفي توافر بيانات مضمونة الجودة وموثوقة عن نتائج اليونيدو. وبما أن هذه النتائج ستدرج في التقارير السنوية المقبلة، فسوف تقدم في هذا التقرير معلومات محدّثة عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل فيما يتعلق بالإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج.

وسوف تعرض على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

- الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج: معلومات محدّثة عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١. تقرير من المدير العام (PBC.36/5-IDB.48/5)
- معلومات محدّثة - الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج: معلومات محدّثة عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١. تقرير من المدير العام (PBC.36/CRP.7)

البند ٤ - تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٩

ينصُّ البنودان ٩-١١ و ١٠-١١ من النظام المالي على أن يُنجز مراجع الحسابات الخارجي تقاريره والبيانات المالية المراجعة في موعد أقصاه يوم ٢٠ نيسان/أبريل، وأن يُحيلها إلى المجلس عن

طريق اللجنة وفقاً للتوجيهات التي يصدرها المؤتمر. وتفحص اللجنة البيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات وتقدم توصياتها إلى المجلس، الذي يحيلها إلى المؤتمر مع ما يراه مناسباً من تعليقات.

وطلبت اللجنة إلى المدير العام، في الفقرة (ي) من استنتاجها ١٩/١٩٨٧، أن يقدم كل سنة إلى المجلس، عن طريق اللجنة، تقريراً واضحاً ومفصلاً عن الأداء المالي يبين بنود استخدام الموارد المالية. ومنذ عام ٢٠١١، أصبح تقرير مراجع الحسابات الخارجي يتضمن تقرير الأداء المالي، أي البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("إيساس").

وسيتضمن تقرير مراجع الحسابات الخارجي أيضاً معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن عام ٢٠١٨ (IDB.47/3). وستقدم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وفقاً لإطارها المرجعي (مقرر المجلس م ت ص -٤٤/م -٤، المرفق، الفقرة ٢ (د))، تعليقاتها على تقرير المراجع الخارجي إلى الدورة الحالية.

وسوف تعرض على اللجنة الوثائق التالية:

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات اليونيدو للسنة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (PBC.36/3-IDB.48/3)
- مرفقات تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات اليونيدو للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (غير مراجعة) (PBC.36/CRP.2)
- تعليقات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي. مذكرة من اللجنة الاستشارية للمراجعة (PBC.36/CRP.3)

البند ٥ - وضع اليونيدو المالي، بما في ذلك أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

تناول التقرير الذي قدمه المدير العام إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السابعة والأربعين (IDB.47/4) طائفة واسعة من المسائل المدرجة ضمن إطار الوضع المالي. وسوف تحدث تلك المعلومات في وثيقة تُقدم إلى الدورة الحالية.

وعمقتضى المقرر م ع -١٨/م -١٣، اعتمد المؤتمر عدداً من التدابير بشأن تفعيل استخدام صندوق رأس المال المتداول للحد من مشكلة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة. وطلب المؤتمر، في الفقرة (و) من مقرره م ع -١٨/م -١٣، إلى المدير العام أن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية عن طريق لجنة البرنامج والميزانية تقريراً سنوياً بشأن أثر التدابير المشار إليها أعلاه على وضع المنظمة المالي.

وأطلع المدير العام المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة على أرصدة الاعتمادات غير المنفقة (GC.18/CRP.3)، وشجع الدول الأعضاء على أن تقرر بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠ ما إذا كانت ستتنازل طواعية عن حصصها في الأرصدة لأحد الحساين الخاصين (الوثيقة IDB.43/5 ومقرر المجلس م ت ص -٤٣/م -٦ (ط))، لتمويل الفجوة في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، أو لصندوق التنمية الصناعية، أو إلى صندوق استثماري، أو لأي

أغراض أخرى، بما في ذلك احتسابها ضمن اشتراكاتها المقررة لعام ٢٠٢٠. وبناءً على ذلك، سوف تُدرج معلومات عن توزيع أرصدة الاعتمادات غير المنفقة في تقرير المدير العام عن وضع اليونيدو المالي، المقدم إلى الدورة الحالية.

ووافق المجلس، في مقرره م ت ص-٤٧/م-١٣، على أن تُموّل النفقات الإجمالية للميزانية العادية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ من الاشتراكات المقررة والإيرادات الأخرى والموارد المتأتية من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ومن رصيد مقداره ٥٤٥ ٦٧٣ ١ يورو من جميع الموارد المتاحة، بما فيها التنازلات الطوعية عن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة، بحيث يُخصّص من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠، والمتبقية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والتي تنازلت عنها الدول طوعية للمنظمة، مبلغ لا يتجاوز ٥٤٥ ٦٧٣ ١ يورو لاستخدامه في تمويل النفقات الإجمالية للميزانية العادية، إذا قرّرت الدولة العضو، التي تنازل طوعية عن حصتها من الأرصدة غير المنفقة، تخصيص المبلغ الذي تنازل عنه لذلك الغرض. وشجع المؤتمر العام، في مقرره م ع-١٨/م-١٥، الدول الأعضاء على النظر في إمكانية التخلي طوعية عن حصصها في أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لاستخدامها من أجل تدعيم برامج اليونيدو، وطلب كذلك إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر.

وطلب المؤتمر كذلك، في الفقرة (و) '٥' من مقرره م ع-١٨/م-١٤، إلى المدير العام أن يقدم تقارير مفصلة عن حالة تمويل وتنفيذ البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لليونيدو.

ومن ثم، سوف تُعرض على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

- وضع اليونيدو المالي. تقرير من المدير العام (IDB.48/4-PBC.36/4*)
- حالة الاشتراكات المقررة. مذكرة من الأمانة (PBC.36/CRP.4)

البند ٦- تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

بمقتضى الفقرة (د) من المقرر م ت ص-٤٥/م-٧، أنشأ مجلس التنمية الصناعية فريقاً عاملاً غير رسمي، دون أن تترتب على ذلك آثار مالية، من أجل معالجة مشاكل المنظمة ذات الصلة بلجنة البرنامج والميزانية.

وفي الفقرة (ب) من المقرر المجلس م ت ص-٤٦/م-٨، مدد المجلس ولاية الفريق العامل غير الرسمي إلى أن يقرّر المجلس إنهاء مداورات الفريق، وطلب إلى رئيسي الفريق أن يواصل تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن طريق لجنة البرنامج والميزانية.

وطلب المجلس في دورته السابعة والأربعين إلى المدير العام، في الفقرة (د) من المقرر م ت ص-٤٧/م-٣، أن يبحث في السبل الممكنة لتحسين عملية التحصيل الكامل في حينه

للاشتراكات المقررة، بالتشاور الوثيق مع الفريق العامل غير الرسمي، وأن يضع مقترحات محددة يقدمها الفريق العامل غير الرسمي إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

وقرر المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، أن يظل حجم صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ والأغراض المأذون باستخدام أموال الصندوق فيها على ما كان عليه في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، اعتمد المؤتمر المقرر م ع-١٨/م-١٣ بشأن تفعيل استخدام صندوق رأس المال المتداول للحد من مشكلة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة. ودعا المؤتمر، في الفقرة (د) من مقرره م ع-١٨/م-١٢ والفقرة (ح) من مقرره م ع-١٨/م-١٣، الفريق العامل غير الرسمي إلى أن يناقش مسألة مدى كفاية مستوى صندوق رأس المال المتداول، وأن يضع بالتشاور الوثيق مع الأمانة مقترحات لينظر فيها أثناء الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

وستدرج المقترحات بشأن الاشتراكات المقررة وصندوق رأس المال المتداول في تقرير الفريق العامل.

ومن ثم، سوف تُعرض على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

- تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية. تقرير من رئيسي الفريق (PBC.36/6-IDB.48/6)
- معلومات محدثة عن تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية. تقرير من رئيسي الفريق (PBC.36/CRP.5)

البند ٧- حشد الموارد المالية

اعتمد المجلس، في دورته الخامسة والعشرين، المقرر م ت ص-٢٥/م-٥ بشأن حشد الأموال للبرامج المتكاملة. وفي الفقرة (ط) من ذلك المقرر، طلب المجلس إلى المدير العام، ضمن جملة أمور، أن يقيم حواراً متواصلاً مع الدول الأعضاء لتوفير دعم نشيط للجهود المشتركة المبذولة لحشد الموارد. وسوف يقدم إلى المجلس، عن طريق اللجنة، تقرير مرحلي يتضمن معلومات عن مختلف الصناديق الاستثمارية المواضيعية. وينبغي أن يُنظر في ذلك التقرير مقترناً بتقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩، الذي يقدم معلومات عن حشد الموارد المالية في تلك السنة.

وسوف تُعرض على اللجنة الوثائق التالية:

- حشد الموارد المالية. تقرير من المدير العام (PBC.36/7-IDB.48/7)
- أداء التمويل. تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩ (PBC.36/2-IDB.48/2، الفصل ٨)
- المشاريع الموافق عليها في إطار صندوق التنمية الصناعية، والصناديق الاستثمارية المواضيعية وفردى الصناديق الاستثمارية، والتبرعات الأخرى في عام ٢٠١٩ (PBC.36/CRP.6)

البند ٨ - المقترحات المحدثة بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل

وفقاً للفقرة (ل) من المقرر م ت ص-٤٣/م-٦، ينبغي أن تحدث سنوياً الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل. ولذلك، ستعرض على اللجنة مقترحات تحديث الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل في الوثيقة IDB.47/14.

ومن ثم، سوف تُعرض على اللجنة الوثيقة التالية:

- مقترحات بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. تقرير من المدير العام (PBC.36/8-IDB.48/8).

البند ٩ - العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

أسند قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩٣/٧٠، بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥، إلى اليونيدو، بصفتها المنظمة القائدة، مهمة صوغ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وتفعيله وتولي زمام تنفيذه، وكذلك تعزيز المساعدة التقنية والجهود الرامية إلى حشد الموارد للبلدان الأفريقية خصيصاً لهذا الغرض.

وطلب المؤتمر العام، في قراره م ع-١٨/ق-٦، إلى المدير العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى أجهزة تقرير السياسات بشأن ما يتحقق من تقدم ملموس من حيث إجراءات التنفيذ والنتائج المحددة على الصعيد الوطني، وكذلك بشأن التعقيبات الواردة من الشركاء الإنمائيين، بغية المحافظة على زخم العمل على حشد الموارد ودعم جمع البيانات.

وسوف تُعرض على اللجنة الوثيقة التالية:

- تقرير عن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. تقرير من المدير العام (PBC.36/9-IDB.48/9).

البند ١٠ - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلق الأمين العام تقريره الأول بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (جهاز الأمم المتحدة الإنمائي)، وأصدر تقرير ثان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم تلك المنظومة.

وطلب المجلس، في مقرره م ت ص-٤٦/م-١٢، إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن دور اليونيدو، بما في ذلك دور شبكتها الميدانية، داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعن مشاركتها في الآليات الإقليمية المطورة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ضوء عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

وذلك بهدف تعزيز جهود المنظمة في تنفيذ ولاياتها لصالح الدول الأعضاء. وطلب المجلس أيضاً إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن الخدمات التي يقدمها نظام المنسقين المقيمين إلى اليونيدو.

وأبلغ المدير العام المجلس في دورته السادسة والأربعين عن انخراط اليونيدو في الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وموقعها في تلك الإصلاحات (IDB.46/11). ومن ثم، قُدم إلى المجلس في دورته السابعة والأربعين تقرير من المدير العام يتضمن معلومات محدّثة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك عن الجوانب المتعلقة بالتمويل. وعلاوة على ذلك، قدم المدير العام إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة تقريراً محدّثاً عن اليونيدو وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل إصلاح نظام المنسقين المقيمين الجديد والشبكة الميدانية.

وطلب المؤتمر، في الفقرة (و) '١' (ب) من مقرّره م ع-١٨/م-١٤، إلى المدير العام أن يواصل تمويل نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، وأن يبادر إلى المساهمة في تجهيز واستعراض صيغة تقاسم التكاليف المستخدمة لحساب المساهمات في نظام المنسقين المقيمين في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يحقق مصلحة المنظمة على النحو الأفضل، على أن تؤخذ في الاعتبار، ضمن جملة أمور، آثار مساهمة المنظمة الحالية في تقاسم التكاليف على ميزانيتها العادية، وأن يقدم تقارير منتظمة في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء، بما يشمل لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية.

وسوف تُعرض على المجلس الوثيقتان التاليتان:

- إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تقرير من المدير العام (PBC.36/10-IDB.48/10)
- معلومات محدّثة - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تقرير من المدير العام (PBC.36/CRP.8)

البند ١١ - استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-١٩

وفقاً للمادة ١٠ من النظام الداخلي، اقترح المدير العام هذا البند الإضافي لجدول الأعمال بغرض تناول الحالة الراهنة وتزويد اللجنة بمعلومات عن استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-١٩.

لقد سلّم على نطاق واسع بالآثار الاقتصادية للجائحة الحالية، الذي لا يزال يتكشف في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للقطاع الصناعي دوراً حاسماً واضحاً في تيسير التصدي للجائحة واحتواء العواقب الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن لولاية اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أهمية بالغة. ومن الضروري تنسيق الإجراءات السياساتية، بما في ذلك السياسات الصناعية، والتعاون التقني للتخفيف من تأثير الأزمة على القطاعات الصناعية، ولضمان تنمية اقتصادية شاملة للجميع ومستدامة أثناء الأزمة وبعد نهايتها. وفي الوقت نفسه، تتيح الاستجابات الرامية إلى التحفيز المقدمة خلال فترة التعافي فرصة فريدة لتحويل القطاعات الإنتاجية وحمايتها في المستقبل، وتعزيز

الصمود الاجتماعي والاقتصادي في المدى الطويل، مع التصدي في الوقت نفسه لحالات الطوارئ المناخية والبيئية وأوجه عدم المساواة المتجذرة.

واليونيدو على استعداد للاستجابة للتحدي غير المسبوق المتمثل في تقديم مساعدتها وفقاً للمهام الأساسية الأربع للمنظمة، وهي التعاون التقني، وتحليل السياسات وتقديم المشورة، ووضع القواعد والمعايير، وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات، وذلك من خلال نهج برنامجي متكامل يهدف إلى تحقيق نتائج واسعة النطاق. ويهدف ما نقدمه من دعم إلى احتواء آثار الأزمة والاستجابة لحالات الطوارئ والتكيف معها، ويُحضّر البلدان لذلك، ومن ثم إلى التعافي من الصدمة الاجتماعية والاقتصادية، واغتنام الفرصة للتحويل إلى اقتصادات مستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود.

وفي إطار هذا البند، ستقدم إلى اللجنة وثيقة تلخص العمل الذي تضطلع به اليونيدو للتصدي للجائحة، مع الإشارة إلى المعلومات المقدمة بصورة علنية.

وسوف تعرض على اللجنة الوثيقة التالية:

- استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-١٩. تقرير من المدير العام (PBC.36/11-IDB.48/11)

البند ١٢ - موعد الدورة السابعة والثلاثين

حدّدت المواعيد التالية لعقد اجتماعات أجهزة اليونيدو لتقرير السياسات في عامي

٢٠٢٠ و ٢٠٢١:

مجلس التنمية الصناعية، الدورة الثامنة والأربعون	٢٣-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠
لجنة البرنامج والميزانية، الدورة السابعة والثلاثون	٢٦-٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١ (موعد مؤقت)
مجلس التنمية الصناعية، الدورة التاسعة والأربعون	١٢-١٤ تموز/يوليه ٢٠٢١ (موعد مؤقت)
المؤتمر العام، الدورة التاسعة عشرة	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

البند ١٣ - اعتماد التقرير